

لقلت «قراري»، وكما قالوا في جمع كوكب «درّئ»، «دراري»، لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة. فقوهم «صحاري» بلا همز، دلالة على أن الهمزة في «صحراء» منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول: «صحاري»، كما قالوا «دراري»... وإذا ثبت أنها منقلبة في «صحراء»، فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل «حيلي»، ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء، ولا واو، لأننا لا نعلم الياء والواو جاءتا «مزي» تأنيث في الأسماء، فأما الياء في «تقومين» و«تقعدين»، «فعلامه» الضمير المؤنث، وليست من جنس «مميزات» التأنيث في الأسماء المتمكنة^(١).

ويهيى ابن جنّي هذه المرافعة العلمية بقوله «فتأمل ما ذكرته، فإنه لا يجوز في القياس غيره، وهو رأي أبي علي (الفارسي)، وعليه قول أشياخنا المتقدمين»^(٢).

إنّ كلام سيوييه، وابن جنّي يضع المسألة في إطار صوتي جديد ومتطور... فالألف المدودة هي، في الأصل، الألف المقصورة... ويبدو، كما تقدّم، أنّ القدماء أحسّوا بذلك، فقال ابن فارس إنّ الخطّ هو الذي يميز بينهما فكتبت المدودة ألفاً، والمقصورة ياء...

(١) المصنف، ص: ١ / ١٥٦، وسر صناعة الاعراب لابن جنّي، ص: ١ /

٩٤ - ١٠٠.

(٢) المصنف، ص: ١ / ١٥٧.